فوائد الصبّان النحوية في حاشيته على الأشموني (الأدوات انموذجاً)

أ.د. نجلاء حميد مجيد

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

أحمد موسى حميد

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

The grammatical benefits of Sabban in its footnote on Al-Ashmouni (tools as a model)

Prof. Dr. Najlaa Hameed Majeed

University of Babylon / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic

Ahmed Mussa Hameed

University of Babylon / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic

ملخص البحث

فوائد الصبّان النحوية في حاشيته على الأشموني (الأدوات انموذجاً)

يهدف البحث إلى الوقوف على الفوائد التي وردت في حاشية الصبّان على شرح الأشموني، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلى نتائج البحث، وقد قسم البحث إلى مقدمة، وثلاث فوائد في الأدوات الأولى: حرفا الجر (اللام) و(الباء) بين الفتح والكسر، والثانية: عدم اقتران الجملة المعترضة بـ(ثمّ)، والثالثة الإعراب بالعارية، ونختم هذه الفوائد بخاتمة توضّح أهم ما توصّل إليه البحث.

الكلمات المفتاحية :

صبّان ، فوائد ، حركة حرف الجر، الجملة المعترضة، الإعراب بالعارية.

Abstract

The research aims to identify the benefits mentioned in Al-Sabban's footnote on Ashmouni's explanation. The researchers used the descriptive analytical method to reach the results of the research. The intervening sentence is not conjugated with (then), and the third is to express with the bare, and we conclude these benefits with a conclusion that explains the most important findings of the research.

Keywords: Sabban, benefits, the vocalization of the preposition, appositives.

المقدمة:

الحمد لله الواحد الأحد العليم الذي علمّ الانسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم. أمّا بعد:

ذكر العلامة الشيخ محمد أبي العرفان بن علي الصبّان الشافعي المصري[١] في حاشيته على شرح الأشموني (٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) فوائد عديدة عنوّن كل منها بـ (فائدة)، وعرّف اللغويون الـ(فائدة) بأنّها: ((ما أَفادَ اللهُ العِبادَ من خَيْرٍ يستفيدونَه ويَستحدِثونه، وقد فادَتْ له من عندنا فائدة، وجمعها الفوائد. ويقال: أفادَ فلان خَيراً واستفادَ))[٢]، وأصل الفائدة من الفيد والفائدة ((مَا اسْتَفَدْتَهُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ)).[٣]

أمّا في الاصطلاح فلم نجد من عُني بإفراد تعريف لها بوصفها مصطلحاً علمياً، إلا أنّ الكفوي ذكر أنّ (الفائدة) في الاصطلاح هي: ((مَا يَترتَّب على الشَّيء وَيحصل منه من حيثُ إِنَّها حاصل منه))[٤]، وعُرّفت على أنّها:((الشيء المتجدّد عند السامع يعود إليه لا عليه)).[٥]

هذا المصطلح صار عرفا شائعا في التأليف والشروح والحواشي والتعليقات، ولا يختصّ بالنحو وعلوم العربية فقط، بل نجده في مؤلفات علوم القرآن والحديث والسيرة والفلسفة، وقد وظّف العلماء هذا المصطلح في مؤلفاتهم لغرض ((تقييد ما يمرُّ بهم من الفوائد، والشوارد، والبدائع؛ من نصٍّ عزيز، أو نقلٍ غريب، أو استدلالٍ محرَّر، أو ترتيبٍ مُبتكر، أو استنباطٍ دقيق، أو إشارةٍ لطيفة، يُقيِّدون تلك الفوائد وقتَ ارتياضهم في خزائن العلم ودواوين الإسلام، أو ممّا سمعوه من أفواه الشيوخ أو عند مناظرة الأقران، أو بما تُمليه خواطرهم وينقدح في الأذهان))[٦].

وكثر استعمال هذا المصطلح عند العلماء في هذه المدة الزمنية التي كثرت فيها كتابة الشروح والحواشي، فنجد أنّ الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك استعمل (تنبيه) و(تنبيهان) و(تنبيهات). أمّا الصبّان فاستعمل مصطلحاً مغايراً للشارح فقال (فائدة)، (فائدتان)، (فوائد) لكي لا يقع القارئ أو الباحث في الشبهة بين كلام الشارح وكلام المحشّي، وهذه المصطلحات مترادفة وتؤدي الغرض ذاته.

ويورد الصبّان لفظة (فائدة) في حاشيته عندما يريد أن يزيد كلاما على كلام الشارح، فيه رأي أو توضيح في الموضوع ذاته، لم يذكره الناظم ولا الشارح أو أنّهما تطرقا للموضوع لكنّ الصبّان يزيد في الفائدة زيادات وآراء تزيد الشرح وضوحا، وتُكمّله علميا، و بلغ عدد هذه الفوائد عند الصبان(إحدى وثمانين) فائدة متنوّعة في موضوعاتها بين الصرف والنحو والسيرة والتأريخ، اختصّ بحثنا بتسليط الضوء على ثلاث فوائد نحوية في باب الأدوات، نُظهر فيها علمية الصبّان وسعة اطلاعه من خلال عرضنا لآرائه واستدراكاته واستشهاداته النحوية التي بثها في الفائدة.

أمّا منهجنا الذي اتبعناه في دراسة الفائدة فقد اقتضى: وضع عنوان للفائدة، و ذكر مقدمة تكون مناسبة لموضوع الفائدة وتسهّل على القارئ فهمها، و ذكر ما قاله الشيخ الصبّان وعنونه (بفائدة) نصا، وتخريج الفائدة، وتخريج الآراء النحوية التي ذكرها الصبّان في الفائدة والتحقّق من صحتها ونسبتها إلى قائلها، وتفصيل القول في الفائدة مبينا آراء النحاة فيها مراعيا الأقدم فالأقدم من النحاة، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج تكفلت الخاتمة ببيانها.

عدم اقتران الجملة المعترضة بـ(ثمّ)

تنقسم الجملة من حيث محلها الإعرابي إلى قسمين:

جملٌ لها محل من الإعراب وهي سبعة: الواقعة خبراً، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والمضاف إليها، والواقعة بعد الفاء وإذا جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.

وجملٌ ليس لها محل من الإعراب وهي سبع جمل أيضا: الابتدائية، والمعترضة، والتفسيرية، والمجاب بها القسم، والواقعة جواباً لشرط، والواقعة صلة لاسم أو لحرف، والتابعة لما لا محل له.[٧]

فالجملة المعترضة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب وعرّفت هذه الجملة بأنها ((الواقعة بين جملتين شديدتي الاتصال من حيث الغرض المسوق له الكلام))[٨]، والمراد بالاعتراض: ((أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب))[٩] والجملة المعترضة عند أهل المعاني هي ما اعترضت بين جملتين متصلتين في المعنى أمّا المعترضة عند النحويين فهي التي تقع بين جملتين متصلتين لفظا[١٠].

وذكر الصبّان فائدة عند تعليقه على شرح الأشموني على أول بيت في ألفية ابن مالك وهو قوله:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ

أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ[١١]

فقد ذكر الأشموني أنّ جملة (ابن مالك) جملة معترضة تميّز الناظم من غيره ممّن شاركه في اسمه[١٢]، وبعد أن بيّن الصبّان الوجوه المحتملة في إعراب هذه الجملة ذكر هذه الفائدة وهي أول فائدة وردت في كتابه إذ قال: ((يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بـ ثم)).[١٣]

جاءت الجملة المعترضّة كثيرا في القرآن الكريم والحديث النبوي

الشريف وشعر العرب ونثرهم، وتفيد هذه الجملة تقوية الكلام وتحسينه، وتقع الجملة المعترضة في مواضع فصّلها ابن هشام[١٤] وعدّ منها سبعة عشر موضعا منها أن تقع بين الفعل ومرفوعه كقول الشاعر:

وَقَدْ أَدْرَكَتْني، وَالحَوادِثُ جَمَّةٌ

أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ وَلا عُزْل[١٥]

فجملة (والحوادث جمة) معترضة بين الفعل والفاعل، ومنها بين الفعل ومفعوله كَقَوله:

وَبُدِّلَت وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ

هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبا وَالشَّمْأَلِ[١٦]

فجملة (والدهر ذو تبدّل) اعتراضية واقعة بين الفعل (بدّل) ومفعوله (هيفا)، وبين المبتدأ وخبره كَقَوله:

وَفِيهِنَّ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى

عَوَايِدُ لا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ[١٧]

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى) اعترضت بين المبتدأ والخبر، و بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

إنَّ الثَّمانينَ وبُلِّغْتُها

قد أَحْوَجَتْ سَمعي إلى تَرْجُمانْ[١٨]

فجملة (وبلغتها) اعترضت بين الثمانين وقد أحوجت، وتقع بين الشرط وجوابه نحو قوله تعال: {وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ والله أَعلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفتَرٍ} [سورة النحل:١٠١] فجملة (والله أعلم بما ينزّل) اعترضت بين الشرط وجوابه، و بين القسم وجوابه كقوله تعال:{قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ٨٤ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ٨٥} [سورة ص:٨٤ – ٨٥] فجملة (والحق أقول) هي الجملة المعترضة[١٩]، ولا يكون الاعتراض في هذه الجمل المعترضة إلا لغرض عند المتكلم كالدعاء، أو لتهيئة نفس المخاطب لقبول ما بعده، أو لغيرهما من الأغراض كتقوية الكلام وتسديده[٢٠].

وهناك حرفان يقترنان بالجملة

المعترضة هما الواو والفاء، وفي الأصل هما حرفا استئناف أو عطف، ويأتي هذان الحرفان لمعان مختلفة فالواو يكون لمطلق الجمع[٢١]، أمّا الفاء فهي للتعقيب[٢٢]، وذُكر أنّها قد تكون سببية.[٢٣] وقد ذكر الصبّان في هذه الفائدة أنّ الجملة المعترضة ورد اقترانها بهذين الحرفين(الواو والفاء) والشواهد على ذلك كثيرة منها ما تقدّم ذكره، و أنّه لا يصح اقترانها بـ(ثم). وقد منع بعض النحويين وقوع الفاء في الجملة المعترضة وذهب ابن عاشور إلى أنّ دخولها في الجملة المعترضة هو الأصح[٢٤] ويرى أنّ علّة منع ذلك عند بعض النحويين هي الوهم إذ قال: ((وقد ذُكر في (مغني اللبيب) دخول الفاء في الجملة المعترضة ولم يذكر ذلك في معاني الفاء فتوهّم متوهمون أن الفاء لا تقع في الجملة المعترضة))[٢٥] والشواهد الكثيرة التي وردت بدخول الفاء على الجملة المعترضة، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن عاشور منها قول الشاعر:

واعلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُه
أَنْ سَوْفَ يَأْتِيْ كلُّ ما قُدِرا[٢٦]

فجملة (فعلم المرء ينفعه) جملة اعتراضية،[٢٧] وقوله تعالى: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١٢٣ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ١٢٤} [سورة ال عمران: ١٢٣، ١٢٤] فجملة {فَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} اعترضت بين{وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ} وبين {إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ} وغيرها من الأمثلة.

والبحث يفرض علينا تساؤلا وهو لماذا أخرج الصبّان (ثم) من دون باقي حروف العطف الأخرى؟ وللجواب على هذا التساؤل نضع عدة احتمالات ممكنة منها:

ـ أنّ الصبّان قد اطّلع على قول

- لم نصل إليه- يجيز فيه دخول (ثم) على الجمل المعترضة فرفض ذلك.

ـ أنّ الصبّان بإخراجه (ثم) قد أخرج باقي الحروف وذكر (ثم) اختصارا.

ـ أنّ (الواو) و(الفاء) و(ثم) أشهر أحرف العطف وأحكامها متقاربة، و لكثرة استعمالها وورودها في النصوص، فقد يتبادر إلى الذهن أنّ ما يسري على (الواو) و(الفاء) من حكم يسري عليها، فأفاد أنّ (الواو) و(الفاء) يصح دخولهما على الجمل المعترضة من دون (ثم).

ونرجّح الرأي الأخير؛ لأنّ الأول يُردّ بأننا بحثنا في المصادر التي يرجع إليها الصبّان عادة ولم نجد قولاً كهذا؛ ولأن الصبّان في منهجه المتبع في الحاشية يذكر الرأي أو صاحبه. ومن ثم يردّ عليه، أمّا الرأي الثاني فيُردّ بأنّ الاختصار ليس منهجا متبعا في الحاشية فقد اعتدنا على إطنابه في الشرح - في الغالب-.

فلم يبقَ لنا إلا الرأي الثالث وما يعزّز هذا الرأي أنّ العرب توحّد بين مجموعة كلمات؛ لاشتراكها في أصل أو شهرة، فيتبادر إلى المتعلِم أنّه كلما ثبت حكم لأحدها ثبت للآخر فأخرج (ثم) من هذه الأحرف.

حرفا الجر (اللام والباء) بين الفتح والكسر

تنقسم الحروف وهي أحد أقسام الكلم إلى حرف مبنى ويُقصد بها حروف الهجاء التي تتكون منها الكلمة، وإلى حرف معنى وهو: ((ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ احتاج في جزئيّته إلى اسم أو فعل)).[٢٨]

وحروف المعنى قليلة بالمقارنة بالأسماء والأفعال[٢٩] فمنها حروف اختصّت بالدخول على الأسماء فعملت فيها الجر وهذه الحروف تصل ما قبلها بما بعدها فَتوصِل الاسمَ بالاسمِ والفعلَ بالاسم، فأمّا إيصالها

الاسم بالاسم فقولك: (الكتاب لمحمد)، فحرف (اللام) هو الذي أوصل الاسم بالاسم وأمّا وصلها الفعل بالاسم كقولنا: (سلّمت على زيد) فحرف الجر (على) هو الذي أوصل السلام بزيد.[٣٠] وقد ذكر ابن مالك هذه الحروف في ألفيته قائلا:

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلى
حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُـذْ مُـنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا
وَالْكَـافُ وَالْـبَا وَلَـعَلَّ وَمَتَى[٣١]

وعندما شرح الأشموني معاني هذه الحروف فسّر الصبّان المراد من كلامه موضحاً ومفصلاً ما يحتاج إلى توضيح وتفصيل، ثم ذكر فائدة عن حرفي اللام والباء فقال:

((كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث، وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقًا وكسرها خزاعة[٣٢] مع الضمير. وكسر الباء مطلقًا هو المشهور قال أبو حيان[٣٣]: وحكى أبو الفتح[٣٤] عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع[٣٥]))[٣٦]

إنّ أصل كل حرف مفرد واقع في أول الكلمة أنْ يكون متحركًا بالفتح، نحو واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء. إلا أنّ اللام الجارة تكون مكسورة مع المظهر، نحو: الغلام لِمحمد، ومفتوحة مع المضمر، نحو: الغلام لَه، فقد كان ينبغي لِلام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما في كل حرف مفرد وكما أنّها مفتوحة مع المضمر؛ إلا أنّها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وذلك نحو قولك في المُلك: (إنّ زيدًا لِهَذا)، أي هو في ملكه، و(إنّ زيدًا لَهَذا)، أي هو هذا؛ فلو فتحت في الموضعين لألتبس معنى المُلك بمعنى الابتداء.[٣٧]

أمّا إذا استُغِيث الاسم المنادى جُرّ بلام واجبة الفتح ما لم يُعطف، فإن عطف المستغاث بتكرار حرف النداء

فُتحت اللام أيضا، كقوله:

يَا لَقَوْمِي ويَا لأَمْثَال قَوْمِي
لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ في ازْديَادِ[٣٨]

وإن لم يكرّر كسرت لذهاب اللبس، كقوله:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدارِ مُغتَرِبٌ
يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبان لِلْعجبِ[٣٩]

فهو لم يكرّر (يا) مع (الشبان)[٤٠]، و هناك أسباب عدّة ذكرها النحاة في سبب فتح اللام مع المستغاث وهي:

ـ أنّ المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر تفتح معها ومع المضمر عموما.

ـ إنّما فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب[٤١]، نحو قول الشاعر:

يا لَلرّجالِ لِيَومِ الأَربَعاءِ أَما
يَنفَكُّ يُحدِثُ لي بَعدَ النُهى طَرَبا[٤٢]

ـ ليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله.

ـ ونقل الصبّان وجها آخر وهو أنْ تكون اللام بقية (الـ).[٤٣]

واللام في لغة غير خزاعة تكون مفتوحة مع جميع المضمرات نحو لَنا، ولَه، إلا مع الياء فإنّها تُكسر كقولك: (لِي غلام) و(لِي ثوب) وإنّما انكسرت مع الياء ها هنا؛ لأنّ من شأن ياء الإضافة أن تكسر ما قبلها[٤٤]، امّا في لغة خزاعة[٤٥] فهي مكسورة عندهم فلا يفرقون بين دخول اللام على الاسم الظاهر أو المضمر فيقولون لِحمد، لِه، لِنا... فاللام الجارة مكسورة دائما عندهم.[٤٦]

وقد حكى اللحياني (ق ٤هـ) هذه اللغة التي عدّها ابن جني حكاية شاذة ذاهبا إلى أنّ لغة كسر اللام مع المضمر أشد من فتح اللام مع المظهر؛ وذلك لأنّ ((أصل اللام الفتح؛ فإذا ردّت في بعض المواضع على ضرب من التأول إليه؛ فله وجه من القياس. وأمّا الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع. ووجه

جوازه أنه لما شبه المظهر بالمضمر في فتح لام الجر معه نحو قراءة سعيد بن جبير وغيرها[٤٧]، كذلك شبّه المضمر بالمظهر في كسر لام الجر معه في هذه الحكاية الشاذة)).[٤٨]

وقد ذكر ابن جني فتح هذه اللام مع المظهر في بعض اللغات ونقل حكاية بعض اللغويين في ذلك منها ما سمعه أبو زيد من قول بعضهم في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ} [سورة الانفال:٣٣] بفتح اللام وذهب ابن جني إلى أنّ ذلك شاذ لا يقاس عليه.[٤٩]

أمّا الباء فهي من حروف الجر أيضا وهي على نوعين الأولى الباء التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بها نحو (سطوت بعمرو)، والأخرى الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله، إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو (أمسكت بزيد) والأصل (أمسكت زيدا) فأدخلوا الباء ليعلموا أنّ إمساكك إياه كان بمباشرة منك له بخلاف قولهم (أمسكت زيدا) من دون الباء فإنه يطلق على المنع من الصرف بوجه ما من غير مباشرة[٥٠].

وشُبّهت الباء باللام فكُسِرت عند دخولها على الاسم الظاهر فتقول (بِزيدٍ) كما قالوا لِزيدٍ، ووجه الشبه هو كلاهما حرف جر وكلاهما من الحروف الذلاقة وكل منهما لا يفارق الحرفية.[٥١]

ونقل أبو حيان عن ابن جني أنّ بعضهم فتحَ الباء مع الظاهر فقالوا بَزيدٍ[٥٢]، ونقل السيوطي (٩١١هـ) هذا عن أبي حيان.[٥٣] ولم نجد هذا الكلام عند ابن جني ففي حديثه عن حرف اللام أشار إلى مسألة فتح الباء مع المضمر، لكنه لم يشر إلى فتحها مع الظاهر كما قال أبو حيان ونقله عنه السيوطي في همع الهوامع ثم نقلها الصبّان.

وبحسب بحثي لم أجد ابن جني تحدث في (حرف الباء) عن ذلك، لكنّه في الخصائص[٥٤] أشار إلى فتح الباء

مع المضمر وكسر اللام مع المضمر لغة قليلة هي لغة قضاعة ولم يتحدث عن الظاهر أيضا، فإمّا أن يكون أبو حيان قد وهِم في النقل عن ابن جني أو قد يكون نقلها من مصدر آخر.

وجاز عند بعضهم[٥٥] فتح الباء مع المضمر تشبيها باللام مع المضمر فتقول مررت به، وهذا التشبيه هو تشبيه بالغلط.[٥٦] وهذا ممّا حكاه اللحياني أيضا وقد علّق ابن جني بعد نقله هذه الحكاية بقوله ((إنّ اصحابنا في كثير ممّا يحكيه اللحياني كالمتوقفين)).[٥٧]

لم ينقل الصبّان هذه اللغة فتح الباء مع المضمر ولم يشر إليها في فائدته ولعلّ السبب في ذلك ربّما يعود إلى أنّ ابن جني، ويفهم من كلامه السابق أنّه ضعّفها، أو لأنه لم ينقل من كتب ابن جني بالمباشر بل نقل هذا القول عن أبي حيان بواسطة همع الهوامع فلذلك لم يذكرها لأنّهما لم يذكرا هذه اللغة، وهو الراجح عندنا.

الإعراب بالعارية

ذكر النحويون أنّ الاسم معرب تتغيّر حركة آخره باختلاف موقعه في الجملة، ويدلّ على معان مختلفة بصيغة واحدة، ولزم تغيير حركة إعرابه دليلاً على هذه المعاني، فيكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ليدلّ على معنى واحد من دون غيره.[٥٨] وذكروا أنّ الحروف معانيها متضّحة من لفظها فلذلك لا تحتاج إلى تغيير حركة آخرها، فبُنيت على حركة واحدة.[٥٩]

وبنيت بعض الأسماء لشبهها الحروف وقد ذكر العلماء عدة أوجه للشبه وهي:

الشبه الافتقاري: هو أن يشابه الاسم الحرف في الافتقار فيحتاج إلى ما بعده ليتمّ معناه كالأسماء الموصولة.

الشبه المعنوي: وهو مشابهة الاسم للحرف في المعنى وهو قسمان الأول ما أشبه حرفا موجودا كأسماء الاستفهام، والثاني ما شابه حرفا غير موجود كان

حقه أن يوضع فلم يوضع كأسماء الإشارة

الشبه الوضعي: وهو أن يتشابه الاسم مع الحرف في عدد الحروف، كالتاء في كتبت.

الشبه الإهمالي: وهو أن يشابه الاسم الحروف المهملة فيبنى كما في فواتح السور.

الشبه الاستعمالي: وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحرف فيبنى كأسماء الأفعال[٦٠] وقد ذكر ابن مالك هذا الشبه بقوله:

وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلاَ
تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلاَ[٦١]

و شرح النحويون هذا البيت، وقد أورد الصبّان فائدة حول إعراب الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) لقول ابن مالك (بلا تأثر) قائلا:

((قال الشيخ خالد[٦٢]: (بلا تأثر) متعلّق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلّقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر[٦٣] بعامل[٦٤]. انتهى

أقول: لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر، مع أنّ ذلك خلاف الظاهر، ولمَ لم يقل بأن لا معربة محلًا أو تقديرًا وأنها مضافة إلى تأثر وإن جر تأثر إعراب له لا للا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما في: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا} [سورة الانبياء: ٢٢] فتأمل.))[٦٥]

نقل الإعراب يعني أنّ الحركة الإعرابية تنتقل من الاسم الأول إلى الاسم الذي يليه.

وهذا الانتقال في الإعراب يسمى (الإعراب بالعارية) وإنّ أول من استخدم هذا المصطلح من النحويين الرضي (٦٨٦هـ) في شرحه على الكافية[٦٦]، ومصاديق هذا الإعراب في كتب النحويين كثيرة نذكر

منها -على سبيل المثال لا الحصر- ما يأتي:

أولا: (إلا) التي بمعنى (غير) فقد ورد نقل إعرابها عند النحاة كثيرا، فإنْ جعلنا تجوزاً الإعراب بالعارية باباً فإنّ (إلا) أمٌ لهذا الباب؛ وذلك لأنها أكثر ورودا من أخواتها، ولأنّ باقي أخواتها تقاس عليها، وقد أورد النحاة منهم سيبويه والمبرد[٦٧] أنّ (إلا) تأتي وصفا بمعنى (غير)، والأمثلة كثيرة على (إلا) التي نقل إعرابها نحو قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا}، وقول الشاعر:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدَةٍ

قليلٍ بها الأصواتُ إلاَّ بُغَامُها[٦٨]

فـ(إلا) هنا بمعنى (غير) فكأنه قال (غير الله)، و(غير بغامها)،[٦٩] فـ(إلا) الوصفية هذه ينقل إعرابها إلى ما بعدها كما في الشاهد السابق فقوله (إلا بغامها) فبغامها مرفوع بالنقل فقد نقل الإعراب من (إلا) إليه، ويكون معنى البيت((إن صوتًا غير بغام الناقة قليل في تلك البلدة، وأمّا بغامها فهو كثير))[٧٠] وذكر الأشموني لجواز أن تكون (إلا) بهذا المعنى ويوصف بها شرطين:

الأول: أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه.

الثاني: أن يكون نكرة أو شبهها.[٧١]

أمّا في قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا} فقد قال النحاة أنّ الإعراب نقل من (إلا) إلى لفظ الجلالة، وأعربَ بعض الباحثين (إلا) هنا صفة بمعنى (غير) وقال: قد ظهر إعرابها على ما بعدها.[٧٢]

ثانيا: الواو فقد ينقل الإعراب من الواو إلى ما بعده كما في قولنا (سرت والطريقَ) فالواو هنا واو المعية وذكر الصبّان أنّ الواو لا يحتمل النصب ولذا أعطي إعرابه إلى الاسم التالي له على العارية تشبيها بألا التي بمعنى

(غير).[٧٣]

ثالثا: (ال الموصولة) فهي مختصّة بالدخول على الأسماء ولم تعمل فيها لأنّها كالجزء منها، أمّا العامل فإنه يتخطّى (ال) ويعمل في الاسم التالي لها[٧٤]، لأنّ اللام الإسمية هنا شابهت اللام الحرفية[٧٥] وكذلك قاس الرضي والدماميني (ال) على (إلا) التي بمعنى (غير) في نقل إعرابها عارية إلى ما بعدها[٧٦]

رابعا: (لا) التي بمعنى غير كما في قول الشاعر:

ما المستفِزُّ الهوى محمودُ عاقِبَةٍ

ولو أُتِيحَ له صفوٌ بلا كَدَرِ[٧٧]

و قول ابن مالك في الفيته:

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ

سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفعُولِ[٧٨]

ف(لا) في قوله (بلا كدر) و(بلا دليل) اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريقة العارية[٧٩]، فالأصل في الإعراب أنْ يؤثّر حرف الجر على (لا) لا على ما بعده، ف(كدر) اسم مجرور بالباء بعد نقل الإعراب من (لا) اليه.

وفي قول ابن مالك (بلا تأثر) فإنّ الظاهر والمشهور في إعرابها (الباء) حرف جر و(لا) زائدة و(تأثر) الذي بعدها مجرور. وقيل إنّ (لا) بمعنى (غير) فهي في محل جر وما بعدها مضاف إليه. و إنّ الشيخ الأزهري قد أعرب (لا) هنا اسم بمعنى غير، ونقل إعرابها إلى ما بعدها أي إنّ الحركة الإعرابية ظهرت في الاسم التالي لـ (لا)، ووافقه في نقل الإعراب هذا كثير من الباحثين منهم محمد محيي الدين (١٣٩٢هـ) في مواضع عدة في تحقيقه لشرح ابن عقيل[٨٠].وقال الصبّان: يصح الإعراب بالعارية على قول الأزهري لقوله: (بلا تأثر) وذلك حملا على (إلا) التي بمعنى غير، وقد جوّز الأشموني هذا الحمل أيضا وجعل له شروطا كما بيناه في حديثنا على (إلا).

فالإعراب بالعارية وارد عند النحاة،

إلا أنّه هنا مخالف للظاهر، فأراد الأزهري أنْ يدلي برأي فقال ما قال و إنّ التركيب ثابت ومتداول، وهذه توجيهات تُطرح ووجهات نظر تحترم. لكنّنا نأخذ بالأليق منها.

الخاتمة:

ـ الفوائد التي ذكرها الصبّان يلقي فيها ضوءًا ساطعاً على جزئية معيّنة أو نكتة، اظهارا لأهميتها بشكل عام أو عنده خاصة.

ـ من معايير الصبّان لاختيار الفائدة وذكرها هو ندرة هذه الفائدة ونعني بالندرة عدم شيوعها في كتب النحويين إذ إنّ من تحدّث عن أغلب هذه الفوائد قليل من النحويين وكأنّه أراد بذلك أن يسلط الضوء على مسألة قلّ من ذكرها وأشار إليها مع ما فيها من أهمّية.

ـ أدّت الفوائد الغرض الحقيقي لوجودها، فأغلبها وضّحت معنىً مبهما في المتن وأزالت الالتباس عنه وأتمت النقص إنْ وجد.

ـ إنّ أغلب هذه الفوائد وإن كانت نصوصا منقولة إلا أنها ضمّت نكتاً لطيفة منها ما لم يذكره الناظم ولا الأشموني، ومنها مالم يذكره النحويون عامة، وأغلب الفوائد لا يقع عليها الباحث بسهولة. وهذا يدلّ على حسن اختيار الصبّان لفوائده.

ـ إنّ ذكرَ الصبّان لأغلب آراء النحاة في فوائده دليل على علمه وسعة اطلاعه.

ـ أبدى رأيه في مسألة اقتران الجمل المعترضة بـ(ثم) فبعد اطلاعه على كتب العربية، لم يجد جملة معترضة قد اقترنت بـ(ثم)، بل الغالب في الجمل المعترضة اقترانها بالواو والفاء، و لم نجد بحسب اطلاعنا من سبق الصبّان إلى هذا القول، فهو أول من أشار إلى ذلك.

ـ بيّن الصبّان في الفائدة الأولى حركة اللام والباء الجارتين باختلاف

الأسماء الداخلة عليها.

ـ إنّ الصبّان وإنْ كان ناقلا للفائدة ولم يعطِ رأيا فيها، إلا أنّه أجْمَلَ ما ذكره النحويون في ما يتعلّق بحركة اللام والباء مع الظاهر والمضمر.

ـ لم يذكر الصبّان أنّ هناك من فتح الباء مع الضمير، تشبيها باللام، وقد نبهنا على ذلك في البحث.

ـ بيّن الصبّان في الفائدة الثالثة نقل الإعراب أو الإعراب بالعارية وجعل منه قول الأزهري في إعرابه لكلمة (لا) من قول ابن مالك (بلا تأثر) حملا على (إلا).

ـ إنّ الأزهري أول من أعرب (لا) في قول ابن مالك (بلا تأثر) بهذه الطريقة -العارية -من بين شُرّاح الألفية، ومن ثم أعربه النحاة والمحققون بهذا الإعراب ومنهم محمد محيي الدين عبد الحميد.

الهوامش:

١- يُنظر: فهرس الفهارس:٢/ ٧٠٥.

٢- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي: ٨/ ٧٩ (باب الدال والفاء).

٣- تاج العروس : ١/ ٧٠.

٤- الكليات للكفوي : ٦٩٤ (فصل الفاء).

٥- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين القاهري: ٢٥٦(فصل الألف).

٦- بدائع الفوائد: ٥-٦ (مقدمة المحقق).

٧- يُنظر: مغني اللبيب: ٥٠٠-٥٥٦.

٨- التحرير والتنوير: ١/ ٦٧١.

٩- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لإبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي: ١/ ٧١.

١٠- يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي: ١/ ٦١٥.

١١- يُنظر: ألفية ابن مالك: ٩.

١٢- يُنظر: شرح الأشموني: ١/ ٤، وحاشية الصبّان: ١/ ٤٢.

١٣- حاشية الصبّان: ١/ ٤٢.

١٤- يُنظر: مغني اللبيب: ٥٠٦.

١٥- البيت من الطويل وهو لرجل من بني دارم، يُنظر: المسائل الحلبيات: ١٤٦والخصائص: ١/ ٣٣٢.

١٦- البيت من الطويل ولم نهتدِ إلى قائله، يُنظر: المسائل الحلبيات: ١٤٨، والخصائص :١/ ٣٣٧ و المعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب: ٦/ ٤٩٦.

١٧- البيت من الطويل وهو لمعن بن أوس يُنظر: الأمالي، لأبي علي القالي : ٢/ ١٩٠، والخصائص ١/ ٣٤٠.

١٨- البيت من السريع وهو لعوف بن ملحم، يُنظر: البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس: ٦/ ٨٥، و فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي: ٢٧٨.

١٩- يُنظر: مغني اللبيب: ٥٠٦-٥١٠.

٢٠- يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني: ٤٠٠.

٢١- يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٢/ ٢٤٨.

٢٢- يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢/ ٦٢٣.

٢٣- يُنظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني: ٢/ ٧٢٥.

٢٤- يُنظر: التحرير والتنوير: ٤/ ٧٢.

٢٥- يُنظر: المصدر نفسه: ٨-ب/ ١٣.

٢٦- البيت من الكامل ولم يعرف قائله، يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٧٧ و الإيضاح في علوم البلاغة، لخطيب دمشق: ٣/ ٢١٥.

٢٧- يُنظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي: ١/ ٣٧٧.

٢٨- الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ٥١.

٢٩- يُنظر: البديع في علم العربية: ٢/ ٤١٤.

٣٠- يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٠٨.

٣١- ألفية ابن مالك: ٣٤.

٣٢- يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/ ١٨٤.

٣٣- المصدر نفسه: ١١/ ١٩٠.

٣٤- يُنظر: المصدر نفسه: ١١/ ١٩٠، ولم أعثر- في حدود اطلاعي على هذا الرأي في مؤلفات ابن جني.

٣٥- يُنظر: همع الهوامع: ٢/ ٤١٦.

٣٦- حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٢٥- ٣٢٦.

٣٧- سر صناعة الإعراب، لابن جني: ٢/ ١٠.

٣٨- البيت من الخفيف لم نهتدِ إلى قائله، يُنظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٥، و اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ: ٢/ ٦٢٢.

٣٩- البيت من البسيط و لم ينسب لقائل يُنظر: الأصول: ١/ ٣٥٣،و الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج النهرواني: ٥٠٢.

٤٠- يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية

ابن مالك :٤/ ٤١، و تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لابن الوردي: ٢/ ٥٥٥.

٤١- يُنظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٠.

٤٢- البيت من البسيط و هو من الأبيات المنسوبة للحارث بن حلزة اليشكري يُنظر ديوانه: ١٤٥.

٤٣- يُنظر: حاشية الصبّان: ٣/ ٢٤٢.

٤٤- يُنظر: اللامات، للزجاجي: ٩٧.

٤٥- أكثر مصادر العربية تعزو هذه الظاهرة إلى خزاعة يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/ ١٨٤، إلا ابن جني فقد عزاها إلى قضاعة يُنظر: الخصائص: ٢/ ١٢.

٤٦- يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/ ١٨٤.

٤٧- ما ذكره ابن جني من أن سعيد بن جبير قرأ بفتح اللام في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ} لم تذكره كتب القراءات والتفسير، وتنسب هذه القراءة إلى أبي السمال، يُنظر: الدر المصون: ٥/ ٥٩٧.

٤٨- سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٢، ١٣.

٤٩- يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٢، ١٣.

٥٠- يُنظر: همع الهوامع: ٢/ ٤١٦، ٤١٧.

٥١- يُنظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٤، ٢/ ١٣.

٥٢- يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/ ١٩٠.

٥٣- يُنظر: همع الهوامع: ٢/ ٤١٦.

٥٤- يُنظر: ٢/ ١٢.

٥٥- نسبها ابن جني والسيوطي إلى قضاعة يُنظر: الخصائص: ٢/ ١٢، و الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي: ٣٨٨ إلا أن أبا حيان وأغلب النحويين نسبوها إلى خزاعة، يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/ ١٨٤.

٥٦- يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٣.

٥٧- المصدر نفسه: ٢/ ١٣.

٥٨- يُنظر: شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ: ١/ ١٣٧، واللمع في العربية: ٩.

٥٩- يُنظر: شرح المكودي على الألفية،

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي: ١٢.

٦٠- يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٢٩٩- ٣٠١.

٦١- يُنظر: ألفية ابن مالك: ١٠.

٦٢- ينظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ خالد الأزهري: ٧.

٦٣- تأثير في الحاشية، وما أثبتناه هو الصحيح. يُنظر: المصدر نفسه: ٧.

٦٤- المصدر نفسه: ٧.

٦٥- حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/ ١٠٥.

٦٦- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٤.

٦٧- يُنظر: الكتاب: ٢/ ٣٣١-٣٣٢، والمقتضب: ٤/ ٤٠٨-٤٠٩.

٦٨- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، يُنظر: ديوانه: ٦٣٨.

٦٩- يُنظر: الكتاب: ٢/ ٣٣١-٣٣٢، والمقتضب: ٤/ ٤٠٨- ٤٠٩.

٧٠- شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/ ١٠٠.

٧١- يُنظر: شرح الأشموني: ١/ ٢٣٣- ٢٣٤، وحاشية الصبّان: ٢/ ١٥٦.

٧٢- يُنظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش: ٥/ ١٨.

٧٣- يُنظر: حاشية الصبّان: ٢/ ٢٠٠.

٧٤- يُنظر: حاشية الصبّان: ١/ ٢٢٨، ٢/ ٢٠٠، ٢/ ٢٩٩.

٧٥- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٤.

٧٦- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٤، وتعليق الفرائد: ٢/ ٢١٤.

٧٧- البيت من البسيط ولم نهتدِ إلى قائله، يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: ١/ ٢٠٧، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٥٤.

٧٨- يُنظر: ألفية ابن مالك: ٢٤.

٧٩- يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ١٧٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٥٥.

٨٠- يُنظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ٦٥، ٢/ ١١٣، ٢/ ٢٠٦.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي الناشر: أضواء السلف -الرياض ط: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٢- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان -بيروت.

٣- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (٩٤٣ هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

٤- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط: الرابعة، ١٤١٥ هـ.

٥- الإقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

٦- ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.

٧- الأمالي، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع.

٩- الإيضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل -بيروت، ط: الثالثة.

١٠- بدائع الفوائد، لابي عبد الله محمد بن ابي بكر بن ايوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، الناشر دار عالم الفوائد، ط: الأولى.

١١- البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٢- البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: د/ وداد القاضي، الناشر: دار صادر -بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٣- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤هـ.

١٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.

١٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧ هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

١٦- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب، لزين الدين أبي الوليد خالد

بن عبد الله الازهري(٩٠٥هـ)، الناشر: المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٦هـ.

١٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٨- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، (١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب -القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٩- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٠- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، لمحمد بن عرفة الدسوقي(١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية بيروت.

٢١- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، للعلامة محمد ابن علي الصبان، (١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: المكتبة التوقيفية-القاهرة.

٢٢- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

٢٣- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٢٤- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري

(نحو ٤٣ ق ه)، صنعه مروان العطية، الناشر: (دار الامام النووي، ودار الهجرة) ط: الأولى: ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٢٥- ديوان ذي الرمة، لغيلان بن عقبة العدوي(١١٧هـ)، شرح أبي نصر الباهلي رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط: الأولى، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.

٢٦- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، (١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ط: (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى).

٢٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، (٩٠٠هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر دار الكتاب العربي . بيروت لبنان، ط: الأولى (١٣٧٥ه ١٩٥٥م).

٢٩- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣٠- شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، الناشر: جامعة قاريونس بنغازي، ط: الثانية، ١٩٩٦ .

٣١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت : (٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد

جودة السحار وشركاه، ط : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣٢- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٣- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية -الكويت، ط: الأولى، ١٩٧٧ م.

٣٤- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت -لبنان ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.

٣٥- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (٧٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٦- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عَبْد الحَيّ، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، ط: ٢، ١٩٨٢م.

٣٧- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب -القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠ م.

٣٨- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٣٩- الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان أبي بشر، (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام

محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الكفوي، أبي البقاء (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت.

٤١- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبي القاسم (٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر -دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

٤٢- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن، أبي عبد الله، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٣- اللمع في العربية، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية -الكويت.

٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، ت:(١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٤٥- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٦- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبي الفتح العباسي (٩٦٣هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب -بيروت .

٤٧- المعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ -

١٩٩٦م.

٤٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر -دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥.

٤٩- المقتضب، لمحمد بن يزيد، أبي العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. الناشر: عالم الكتب. -بيروت.

٥٠- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، (١٣٩٢هـ) الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥١- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت -لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية -مصر.